نائب: الإطار أمهل الأحزاب الكردية عشرة أيام للاتفاق على مرشح رئاسة الجمهورية

عقب المهلة التي منحها الإطار التنسيقي للقوى الكردية من أجل حسم منصب رئيس الجمهورية للمضي بالاستحقاقات الدستورية الأخرى ومنها تشكيل الحكومة، رأت أطراف سياسية أن الخلاف مازال سيد الموقف سواء بين الحزبين الكرديين الرئيسين، أو بين الأحزاب والقوى الشيعية نفسها.

وقال عضو الإطار التنسيقي، عباس العامري، للصحيفة الرسمية، إنه: "بعد الاجتماع الأخير للقوى السياسية، فإن الإطار أمهل المكون الكردي عشرة أيام للاتفاق على مرشح واحد لرئاسة الجمهورية".

وأوضح أنه "إما أن يتفق الحزبان الكرديان الرئيسان أو الذهاب كل بمرشحه وطرحه في الفضاء الوطني تحت قبة البرلمان والتصويت عليه، وفي كلتا الحالتين وعند تسمية رئيس الجمهورية المقبل سوف يكلف مرشح الإطار بتشكيل الكابينة الوزارية في الحكومة المقبلة".

وأضاف، أن "عملية الانفتاح على التيار الصدري غير واردة حالياً في متبنيات الإطار التنسيقي، باعتبار أن السيد الصدر قد سحب نوابه من البرلمان ومن ثم ذهب إلى خارج العملية السياسية بأكملها

".

من جهته، استبعد حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، عقد اتفاق ستراتيجي جديد مع الحزب الديمقراطي الكردستاني.

وقالت القيادية في حزب الاتحاد رابحة حمد: إنه "على الرغم من أننا لا نتوقع أن يتم الاتفاق، لكن نأمل كثيراً بالتفاهم على الأقل في ما يخص موضوع تشكيل الحكومة وانتخاب رئيس الجمهورية".

وتابعت أن "الجلوس وعقد اتفاق جديد كما حصل في زمن (مام جلال) يحتاج إلى جملة من الخطوات والإجراءات التي تسبقه".